

قرار رقم (٥٠١) لسنة ٢٠١٣

بتاريخ ٢٠١٣/٦/٢٥

باعتتماد تعديل لائحة النظام الأساسي لصندوق التأمين الخاص
لضباط الادارة العامة بشرطة الكهرباء

رئيس الهيئة العامة للمراقبة المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون صناديق التأمين الخاصة ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.
وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما.
وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية.
وعلى قرار الهيئة المصرية للرقابة على التأمين رقم (٥٤) لسنة ١٩٩٥ بتسجيل صندوق التأمين الخاص لضباط الادارة العامة بشرطة الكهرباء برقم (٥٥٥).
وعلى لائحة النظام الأساسي للصندوق وتعديلاتها.
وعلى محضر اجتماع الجمعية العمومية للصندوق المنعقدة في ٢٠١٢/٧/١٧ بالموافقة على تعديل بعض مواد لائحة النظام الأساسي إعتباراً من ٢٠١٢/٧/١٧.
وعلى محضر اجتماع لجنة البت في طلبات الترخيص بإنشاء صناديق تأمين خاصة جديدة وطلبات تعديل أنظمتها الأساسية والمشكلة بقرار رئيس الهيئة رقم (٦٨٣) لسنة ٢٠١٢ بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠١٣/٣/٢٦ باقتراح اعتماد التعديل المقدم من الصندوق المذكور.
وعلى مذكرة الإدارة العامة لتعديلات نظم صناديق التأمين الخاصة بالهيئة المؤرخة ٢٠١٣/٦/٤.

قرر

مادة (١) : يستبدل بنص المادة (٢٠) من الباب الرابع (النظام المالي للصندوق) والمادة (٥٤) من الباب العاشر (أحكام عامة) النصين التاليين :-

م.م.م.م.م.

الباب الرابع : (النظام المالي للصندوق)

مادة (٢٠) :

الحد الأقصى لنسبة المصروفات الادارية هو ٥% من الاشتراكات السنوية ورسم العضوية.

الباب العاشر : (احكام عامة)

مادة (٥٤) :

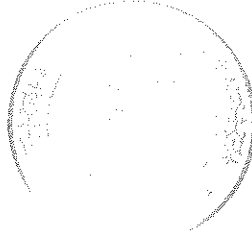
يرجع فى شأن تعريف أجر الاشتراك ومعدل التدرج السنوى للأجور وكذلك قيم الاشتراكات السنوية وقيم المزايا التأمينية وغيرها من الأسس الفنية الواردة فى هذا النظام إلى التقرير الاكتوارى (وملاحقه إن وجدت)، وأقرته الهيئة عن فحص المركز المالى للصندوق.

مادة (٢) : تسرى هذه التعديلات وفقاً لما قرره الجمعية العمومية للصندوق بإجتماعها السالف الإشارة اليه.

مادة (٣) : على الجهات المعنية تنفيذ هذا القرار.



د. أشرف الشرفاوى
رئيس الهيئة



مستشار

بيان معتمد

بالتعديلات على لائحة النظام الأساسي

لصندوق التأمين الخاص لضباط الادارة العامة بشرطة الكهرباء

وفقاً لقرارى الهيئة رقمى (٥-١ ، ٥-٢) لسنة ٢٠١٣

النص المعدل	النص الحالى
<u>الباب الثالث : (المزايا)</u> <u>مادة (٨) :</u> تصرف المزايا فى الحالات الآتية :- (٣) فى حالة إنتهاء الخدمة بسبب العجز الكلى المستديم أو الوفاة : كما هو (٥) فى حالة إنتهاء الخدمة بسبب العجز الجزئى المستديم : يؤدى الصندوق للعضو ميزة تأمينية بواقع ٥٠% من الميزة التأمينية المستحقة فى حالة إنتهاء الخدمة بسبب العجز الكلى المستديم أو يعامل العضو معاملة العضو المستقيل أيهما أفضل. (٦) فى حالة إنتهاء الخدمة فى رتبة لواء يتم صرف ميزة إضافية بواقع ٢% من قيمة الميزة التى يحصل عليها العضو وذلك عن كل سنة اشتراك بالصندوق فى رتبة اللواء. (٧) أحكام عامة : (أ) لا تصرف الميزة عند الاستحقاق فى رتبة لواء إلا بالانتهاء الفعلى للخدمة بوزارة الداخلية.	<u>الباب الثالث : (المزايا)</u> <u>مادة (٨) :</u> تصرف المزايا فى الحالات الآتية :- (٣) فى حالة إنتهاء الخدمة بسبب العجز أو الوفاة : يؤدى الصندوق للعضو أو لورثته الشرعيين (فى حالة عدم تحديد مستفيدين عنه) ميزة تأمينية بواقع اثنان وستون ألف جنيه إعتباراً من ٢٢/٥/٢٠٠٨ وسبعون ألف جنيه إعتباراً من ٢٧/٣/٢٠٠٩ مهما كانت مدة اشتراكه بالصندوق. (٥) لا يوجد (٦) لا يوجد (٧) لا يوجد

مستشار

ب) يتم اعتبار نهاية الخدمة فى حركة الترقبات السنوية بالإحالة للمعاش بناء على رغبة العضو بمثابة نهاية الخدمة بالطريق الطبيعى من حيث استحقاق المزايا التأمينية وتصرف له الميزة التأمينية المقررة لرتبته.

ج) تنتهى العضوية بانتهاء الخدمة بالانتقال إلى وظيفة مدنية وتسوى مستحقات العضو بالحصول على مدفوعاته بالإضافة إلى ٧% من قيمتها، إلا أن إنتهاء الخدمة بالنقل إلى وظيفة مدنية بترشيح من الوزارة يعتبر بمثابة إنتهاء الخدمة بالطريق الطبيعى وتسوى مستحقات العضو وفقاً لرتبته عندئذ.

مادة (١١) :

فى حالة الاعارة الى جهة خارج الوزارة أو الحصول على أجازة خاصة بدون مرتب أو النقل الى وظيفة خارج الوزارة مع الاستمرار فى العضوية :

يلتزم العضو بأن يسدد مقدماً و سنوياً الاشتراكات الواردة بالمادة (٥) من هذا النظام بالإضافة إلى نصيبه من الموارد السنوية المحددة بالنظام الأساسى (ويستثنى من سداد حصة الموارد السنوية العضو المعار من قبل الوزارة والموفدين فى مأموريات حفظ انسلام والحاصلون على اجازات خاصة بدون مرتب للعمل فى وظائف تابعة للأمم المتحدة) وفى حالة التأخير عن السداد يتم تطبيق أحكام المادة (٧) من ذات النظام وفى حالة الوفاة أو العجز المنهى للخدمة أثناء فترة الاعارة أو الاجازة بدون مرتب يتم العجز المنهى للخدمة أثناء فترة الاعارة أو الاجازة بدون مرتب قبل أن يسدد العضو التزاماته السنوية تصصرف المزايا التأمينية طبقاً لأحكام هذا النظام بعد خصم الاشتراكات المستحقة والتزامات العضو من الموارد

مادة (١١) :

فى حالة الاعارات والاجازات بدون مرتب :
فى حالة الاعارة الى جهة خارج الوزارة أو الحصول على أجازة خاصة بدون مرتب أو النقل الى وظيفة خارج الوزارة مع الاستمرار فى العضوية يلتزم العضو بسداد الاشتراكات الواردة بالمادة (٥) من هذا النظام بالإضافة إلى نصيبه من صافى الموارد الذاتية المحققة سنوياً أو يرد للعضو كافة مدفوعاته للصندوق بالإضافة إلى ٨% من قيمتها وذلك فى حالة عدم استمراره فى عضوية الصندوق.

وفى حالة إنتهاء الخدمة بسبب الوفاة أو العجز المنهى للخدمة أثناء فترة الاعارة أو الاجازة بدون مرتب يتم صرف المزايا التأمينية طبقاً لهذا النظام مع خصم الاشتراكات المستحقة مضافاً إليها عائد استثمار بما لا يقل عن العائد الوارد بالدراسة الاكتوارية.

- يتم تحديد نصيب العضو من صافى الموارد السنوية

مصر

لأى سنة مالية بخارج قسمة اشتراكات العضو السنوية المسددة على إجمالي الاشتراكات السنوية للأعضاء مضروباً في صافي الموارد الذاتية. وذلك اعتباراً من ٢٠٠٨/٥/٢٢.

السنوية مضافاً إليها ٨% سنوياً. ويتم تحديد نصيب العضو من صافي الموارد السنوية المحددة لأى سنة مالية بخارج قسمة اشتراكات العضو السنوية المسددة على إجمالي الاشتراكات السنوية للأعضاء مضروباً في الموارد السنوية المستهدفة عن تلك السنة.

الباب الرابع : (النظام المالي للصندوق)

مادة (٢٠) :

الحد الأقصى لنسبة المصروفات الإدارية هو ٤,٥% من الاشتراكات السنوية للأعضاء ورسم العضوية دون الموارد الذاتية.

الباب العاشر : (أحكام عامة)

مادة (٥٤) :

يرجع في شأن تعريف أجر الاشتراك ومعدل التدرج السنوي للأجور وكذلك قيم الاشتراكات السنوية وقيم المزايا التأمينية وغيرها من الأسس الفنية الواردة في هذا النظام إلى التقرير الاكتواري.

الباب العاشر : (أحكام عامة)

مادة (٥٤) :

يرجع في شأن تعريف أجر الاشتراك ومعدل التدرج السنوي للأجور وكذلك قيم الاشتراكات السنوية وقيم المزايا التأمينية وغيرها من الأسس الفنية الواردة في هذا النظام إلى التقرير الاكتواري (وملاحقه إن وجدت)، وأقرته الهيئة عن فحص المركز المالي للصندوق.

- تسرى هذه التعديلات بالنسبة لجميع البنود بما فيها الميزة الإضافية اعتباراً من ٢٠١٢/٧/١٧.

سليم أبو